ارادة المعنى الاعم من الشرعي والاخص من الفلسفي بكونه امرا معادا جسمانيا او روحانيا
في الفلسفة جسمانيا في الكتب الفلسفية مع المسائل الاخر الفلسفية لاجتماع الجسماني مع
الروحاني لان الروحاني ايضا من الشرع بالنسبة الباقي قوله لكن من وجه اي وجه
الآخرية انه كان الجمع في السابق جمع الجسماني مع الروحاني في مبحث المعاد بل في الاعتقاد
عند حسب لم يذكر الامام موضع الجمع بل انه ذكر انه ليس من الكلام وبهما يهو
جمعهما الروحاني فعط اذا كان المورد بهذا فعط ايضا مع سائر الفلسفية في الكتاب
الفلسفي فقوله الا اذا كان ايراد اسباب الخ مبني على الغفلة عن عبارة الشرح والا
والا فلا حاجة في كلاميهما الى هذا التكلف فلا يلتزم تعدد لا خلاف ظاهر ايضا لانه ليس في كلام
خصوص هذه العبارة قوله اي في عوالم الخ اي النفوس الناطقة وملكوت كل واحد منها اعلا
ويحمل ان ملكوت الصور راجعا الى النفس الناطقة مفردة وملكوت كل عوالم الناس معادن
كمعادن الذهب والفضة كل نفس معدن لكل شئ وملكوت معادن قالوا الانسان
وان كان كحسناء الحي انيقة في عامة الكتاف لكن بحيث الروحانية في كمال اللطافة
بحيث لو اردت حكاية زيد وبهرجه توجه كند صورت بذيرد واذا تصورت الاشياء صارت آن ٥
كانها الوجود بالكلية قوله وما بالقوة عطف على الرواح والعدم عطف على القوة كيف
قدر صح بعد صح ايضا صح بعد صح قوله اي هذه المعاني الاربعة التي هي روحاني رباني
لطيف مقدس قوله الى اشكالها التي للجن الخ هي جلوس منشوب كيف قدر المقابل بالمقابل ٥
قال الرابع هل يوزن به صحائف الاعمال لاحتمال ان الاعمال اشياء وهي في الميزان
والشرور فان اصابت رصه واعطاء ورصه متساويان في الصحيح وصل بنفس
وضرب شخص اصبعا بالكف والشتم متساويان في الصحيح مع تفاوت عظيم في الجزاء
قال الرابع وهل يجعل الجنات اجساما نورانية والسيئات اجساما ظلمانية مع
ان ملكوت التفاوت في كونها نورانيا وظلمانيا معط لا يحتمل جوهر الذات كان ملكوت
احدهما ذهبيا والاخر فضيا والا لا ملكوت حي بالفعل والخير اذا تاويا في الحي بصفة
ميزانا في جوهر الذات فالتفاوت في الفعل والخير كحسب تفاوت الحي بصفة
ميزانا سابقا بحسب عمل خير وشر كعرض السموات فيتدكدك الكاف
التشبيه مع عرض اذ ظ ان ليس السموات عرضها والتشبيه

قول

عرضها كحسب

قول لامتناع ان يكون وجه لعدم وجه التشبيه بعد تعذر عرض ووجه بعد تعذر الجوهر
متروك لظهوره او محال على المغايرة قول اذ احدهما موجود الخ بعد بان نعوم بالموجود
والمعدوم معا حال عدم المعدوم او سلمنا عن العام لذلك المعدوم ونعوم بالموجود
بعد عدم ذلك المعدوم فيكون المعدوم اسفلا للعرض اسفلا محضا وفي الاول يلزم قيام عرض
واحد في آن واحد بمحلين وقيام موجود بمعدوم انضم قوله فلا بعد العماء الى هذا
هذا المعدوم في المعاملة للغير لانه اذ لابد لهم انضم تطبيق عرضها السموات على ما ذهبوا
اليه وان لم نعول لها الوجود الجزء والسموات في زمان واحد فكما حال قيام عرض واحد
بمحلين موجودين معا كما هو مذهب الاشاعرة يحتمل احتمال قيامه بمحلين احدهما
موجود والآخر معدوم في زمان واحد عليهم قياسا وجه يحتمل الاية ويوجهونها
ويطبقونها على ما ذهبوا اليه فتحن على اثرهم بل لعله اسهل علينا لانه لا يلتزم علينا
التزام قيام الموجود بالمعدوم في احتمال وان احتمل التزام التداخل في الاجسام
الموجودة ولعله اسهل من قيام الموجود بالمعدوم والموجود معا فانه بعد قيام
الموجود بالمعدوم يلزم ان لا تداخل الموجود بالمعدوم المحلي لذلك العرض ويلزم
ايضا اثبات الامكان للمعدوم بل لوازم الموجود بل الوجود ايضا فكان الكافي للمجيب
والخصم بيان استحالة كون عرضها بعد العماء مع التزامهم القول بالتشبيه
فذكر استحالة حال العماء تحميع لان من حيث انه مجيب والخصم قابل بها بناء كلامه في خلافه
على هذا او لو لم يكن انفع للمجيب واقرب للخلاص عن البحث قوله كان في كلام الخ
اي كان ضمنه ايراد اعتباريا قوله لزوم مالزم اي ما التزم ولا حاجة الى استحالة
مالزم وان كان مما التزم انضم لكونه بعد تسليم اللزوم قوله لمحلين معا خصوصا
ان كان احدهما معدوما قوله بلزوم الحلاء الخ تمامه لو كان الحلاء لازما وممكنا ايضا
لسحل عينه الوضيين واحادهما التغاير فكانهما يحليها ولا يسوغ به الاشاعرة
لكن لا ساغي التشبيه والمثلية فتشبثوا في ابطاله الى دعوى لزوم الحلاء وبطلانه
وانما قال في المحل لاحتمال ان يقول انه ابطال لا لوجه كما هو معارف في اجابات
مطلب واحد بادلة متعددة وعدم الحاجة الى دليل اخر لاسافه ولم يجعلوه بانعدام
موضع نعم اذا كان فيه تكلف وارتكاب خلاف ظاهر يعولون لاحاجة لنا الى هذا التكلف لوجود

Copyright © King Saud University